

المخابرات المصرية ساخطة على آل الشيخ: «شوال الرز» يتتجاوزُنا!



لا تبدو الحملة التي يتعرّض لها تركي آل الشيخ في مصر اليوم، أقلّه في جزء منها، بعيدة عن بصمات المخابرات، التي يثير سخطها تمادي آل الشيخ في «شراء» الفنانين بعيداً عنها. وبينما يستمر «زحف» هؤلاء نحو مقر المستشار السعودي، بهدف الحصول على نصيبهم من «شوال الرز»، يتماعد قلق الأجهزة المصرية من تأثير هذا «الزحف» على نفوذها في المجالين الفنّي والإعلامي

القاهرة | من جديد، يعود الخلاف بين رئيس «هيئة الترفيه السعودية»، تركي آل الشيخ، ورجال المخابرات العامة المصرية، بسبب اعتماد الأول سياسة التعامل المباشر مع الفنانيين المصريين، من دون الرجوع إلى الأخيرة، التي عمدت إلى التضييق على هؤلاء لضمان ولائهم للنظام، مقابل استمرارهم في أعمالهم مع آل الشيخ، والتي فتحت لهم باباً لتحقيق عائدات كبيرة.

صحيح أن تركي، وهو بمثابة «اليد اليمنى» لولي العهد السعودي محمد بن سلمان، كان من الداعمين الرئيسيين للرئيس عبد الفتاح السيسي، في ملفات عدّة، وخصوصاً في القطاع الإعلامي، حيث ضخّ ملايين الدولارات في فترات سابقة لإنقاذ المنظومة التي تديرها المخابرات، إلا أن تدخلاته المباشرة أخيراً تسبّبت في إغضاب الأجهزة المصرية، ولا سيّما لناحية إعطائه فُرضاً لشخصيات مغصوب عليها من قبل المسؤولين. وكان المستشار السعودي، المعروف في الأوساط المصرية بـ«شوال الرز» نظراً لغزاره للأموال التي يدفعها لكلّ المحظوظين به والمتوافقين معه، تدخل في العام الماضي لتسديد ديون عن شركات المخابرات بلغت قيمتها ملايين الجنيهات، عبر طرق عدّة تنوّع ما بين شراء الأعمال الدرامية المصرية

من خلال منصة «شاهد» التابعة لمجموعة قنوات «mbc»، إضافة إلى الإعلان عن استثمارات وتعاون مشترك في عدة مجالات، وهو ما دفع السيسى إلى استقبال آل الشيخ، الصيف الماضى، لشُكره على الأموال والشركاء التي وقّعت مع الشركات السعودية المسئولة عنها آل الشيخ، بعدما وضع ابن سلمان يده عليها بقوّة نفوذه.

كذلك، لم يوفّر تركى، الذى تحوّل مكان إقامته في القاهرة إلى وجهة أساسية للفدّانين وصنّاع الترفيه في مصر، أيّ نجم مصرى من أيّ درجة إلا واستضافه واتفق معه على مشاريع فندقية، وهو ما ظهرت آثاره في «موسم الرياض». إلا أنّ ما أثار غضب أجهزة المخابرات المصرية تحديداً، هو أنّ آل الشيخ عقد اتفاقيات مع شخصيات حُوصلت من قبل مسؤولي النظام في السنوات الماضية، للرخصة للشروط والقواعد التي أقرّتها المخابرات للعمل في الوسط الفنى، بداية من الأجور المحدّدة سلفاً بأقل من 70% للكثرين، وصولاً إلى تحديد نصيب كلٍّ شخص من «الكعكة» بما فيها ظهوره الإعلامي (كان بعض تلك الشخصيات قاب قوسين أو أدنى من الوضوح للشروط المذكورة). وعلى هذه الخلفية، أطلقت المخابرات ما يبدو أنها حملة ضدّ آل الشيخ، الذي يواصل، أيضاً، ضغوطه لمنع دخول جماهير الأندية إلى المدرجات، بعد تعرّفه أكثر من مرّة للإهانة من قبلها. لكنّ الأجهزة لا تجد حتى الآن مَن يدعمها من أهل الفنّ، الذين تلقّوا أو ينتظرون تلقّي الملايين من المال السعودى، في وقت أُعلن فيه آل الشيخ عن خطط طموحة للإنتاج السينمائى والدرامي وشراء حقوق عرض الأعمال، وهو ما تخشى المخابرات أن يؤثّر على احتكارها السوق.

ويعكس الهجوم المنهج على تركى، التوتّر المستمرّ في العلاقات المصرية - السعودية، على الرغم من محاولات تحقيق تفاهمات بين رجال الصفّ الثاني في النظامَين، خاصة آل الشيخ ومدير المخابرات المصرية، اللواء عباس كامل، والضا بط أحمد شعبان المسؤول عن إدارة ملفّ الإعلام. ويتراقب الشارع الفنى ما إذا كانت ستنجح محاولات التهدئة، أم سيستمرّ نشاط اللجان الإلكترونية في تأجيج الوضع بين النظامَين.